قانون العقوبات وتفاصيله وأركانه

سداد عماد العسكري
بغداد

الجريمة

أركان الجريمة :– تتكون من الركن المادي والركن المعنوي .
أ –الأركان : هي التي لا يقوم بدونها الشئ مثل أضلاع الغرفة .
ب –العناصر : هي ان كل ركن يتكون من عدة عناصر مثل (المنضدة فإنها تتألف من الخشب والمسامير والغرة)
ج –الصور : هي الاشكال التي يمكن ان تشكلها العناصر وهذه الصور تختلف من جريمة الى اخرى .
الا أن العناصر والاركان هي نفسها ثابتة لاتتغير –الصور لنفس العناصر .
الركن المادي : عناصره (سلوك – نتيجة –علاقة سببية)
الركن المعنوي : يتكون من عنصرين (الارادة –الادراك أي العلم)
صور الركن المعنوي :
أ – القصد (في الجرائم العمدية) وعناصره
1- العلم .
2- الارادة .
ب –الخطأ (في الجرائم غير العمدية) وعناصره
1- العلم .
2- الارادة .
س / ما الفرق بين القصد والخطأ بالرغم انهم يتكونان من نفس العناصر (علم –ارادة) ؟
ج / في القصد نطاق الارادة هو (سلوك + نتيجة) أما في الخطأ نطاق الارادة هو (سلوك دون نتيجة)
فالقصد : بمعنى ان السلوك وسيلة لتحقيق النتيجة مثل اطلاق النار لا لشئ وانما هو يعرف ان اطلاق النار هو وسيلة لتحقيق النتيجة وهو موت المجني عليه .
أما الخطأ : ان يطلق النار بالهواء ولكنه يصيب شخص بدون قصد اي يريد سلوك ولكنه لايريد تحقيق النتيجة. بمعنى آخر يختلف القصد عن الخطأ من حيث نوع العلم (الادراك) (كمن يقوم بقتل شخص لغرض تحقيق نتيجة القتل) أي أن القصد نتيجة ارادة الشخص بالسلوك والنتيجة . أما في جرائم الخطأ فإن الارادة تتوقف عند التصرف ولا تمتد الى تحقيق النتيجة هذا من حيث نطاق الارادة.
س / هل توجد صورة ثالثة للركن المعنوي ؟
ج / عناصر الركن المعنوي هي إدراك وإرادة وله صورتان القصد يعني الجريمة عمدية والصورة الثانية الخطأ الجريمة غير عمدية ولا توجد صورة ثالثة للركن المعنوي .
س / هل كل جريمة غيرعمدية تتحول اوتوماتيكياً الى عمدية ؟ ولماذا
ج / كلا . إنما تتحول الى قضاء وقدر لأن القصد به عنصران (علم وإرادة) لايقوم إلا بتوافرهما والخطأ به عنصران (علم وإرادة) لا يقوم إلا بتوافرهما أما إذا إنتفت لدينا عناصر القصد وعناصر الخطأ إذاً لا يوجد لدينا ركن معنوي أي لا توجد لدينا جريمة أساساً . فالركن المعنوي ليس له قيمة بدون الركن المادي والعكس صحيح .

(1)

س / هل توجد نتيجة بالجرائم غير العمدية ام لا ؟
ج / نعم توجد نتيجة بالجرائم غير العمدية لكن الفرق بين الجرائم العمدية وغير العمدية فقط بالركن المعنوي ففي العمدية الجاني يريد السلوك + النتيجة بينما بالخطأ الجاني يريد السلوك دون النتيجة . وقبل ذلك كله هذا لا يؤثر على كون انه بالقصد علم وإرادة وبالخطأ علم وإرادة ايضاً . علم بماذا : علم بعناصر الجريمة وارادة متجهة الى تحقيق تلك العناصر أي إرادة سلوك وهي ذاتها تعتبر الجانب المعنوي الذي يتحقق تأكيده من قبل المشرع لماذا ؟ ليس السلوك بذاته يعتبر جريمة بل النتيجة الحاصلة وفق هذا السلوك.
س / بالقصد الجاني يريد السلوك والنتيجة لكن بالخطأ يريد الجاني فقط السلوك ولا يريد النتيجة إذا لماذا يعاقب الجاني ؟
وهل السلوك بالجرائم غير العمدية مباح بذاته أم حرام ؟
ج / مباح بذاته : فإطلاق النار في الهواء غير محرم إذا كان الشخص حائز على إجازة بالسلاح . المشرع هنا يحرم السلوك بالخطأ ذاته لأن السلوك لم يمارس بما يتطلبه المشرع أي يتخذ الحيطة والحذر أي إنه الشخص لا يقدر الحقوق والمصالح التي يحميها المشرع بالمستوى الذي يتطلبها منه المشرع . أي إنه لايقدر الحياة الانسانية بالمستوى المطلوب منه ما كان يطلق النار في الهواء . وكذلك السائق المسرع أكثر من السرعة المحددة أو الذي يقود سيارته في يوم ممطر . لم يقدر الحقوق والحياة الانسانية بالمستوى المطلوب ولم يتخذ الحيطة والحذر فهذا المشرع يعاقب على الخطأ لأن الشخص نزل في سلوكه في ممارسة واجباته في الحيطة والحذر عن القدر المطلوب فالمشرع لا يطلب منه ان يكون مهمل ولا يطلب منه في نفس الوقت أن يكون شديد الحرص (أي مستوى معيارالشخص العادي في نفس الظروف) .
س / في القصد لماذا يعاقب ؟
ج / لانه أراد السلوك وأراد النتيجة.
أما في الخطأ ممارسة السلوك المشروع لكنه لم يمارسه بما يتفق مع نوع وطبيعة ذلك السلوك .
واجبات الحيطة والحذر : تختلف بإختلاف نوع السلوك .
(فالطائرة لها واجبات حيطة وحذر والسيارة واعمال البناء واطلاق النار) .
واجبات الحيطة والحذر أما يكون مصدرها الخبرة العامة (أي تعارف الناس بممارسة السلوك بكيفية معينة) أما إذا كان السلوك شديد الخطورة يتضمن خطورة كبيرة كاملة هنا المشرع لا يضع واجبات الحيطة والحذر جزء من القانون مثل قانون المرور الذي أغلبه واجبات حيطة وحذر وكذلك قانون السلامة المهنية لذا المشرع يعاقب على الخطأ لتجاوزه واجبات الحيطة والحذر إذاً لا جريمة بدون إرادة والإرادة هي (سلوك ونتيجة) . لكن الشخص الذي لا يريد السلوك ولا يريد النتيجة إذاً لا مسؤولية عليه هنا انتفى عندنا الركن المادي والمعنوي .
الماديات نضعها في الركن المادي كل شئ له مظهر (سلوك) صفة الجاني موضوع الجريمة الظروف المتعلقة بالتشديد أو التخفيف هذا الكلام مجرد لأن بعض الأحيان المشرع يحدد لك السلوك الذي لا يقوم الا بإحدى الطرق المادية والمعنوية التي يبينها القانون ولا يقوم بطريقة ثانية . في بعض الاحيان المشرع لا يشترط صفة معينة للجاني لكن في احيان اخرى يتطلب صفة معينة فالصفة شئ مادي نضعها في الركن المادي .

(2)

مثال :جريمة الاجهاض تقع على جنين فصفة الجاني نضعها في الركن المادي لأن هذه الجريمة لا تقع الا من شخص يحمل صفة معينة مثل موظفة مكلفة بخدمة عامة فنضع هذه الصفة بالركن المادي .
وكذلك الجرائم التي لاتقع الا في وقت معين مثل وقت الحرب (ركن مادي) وكذلك بعضها لا تقع الا في أماكن معينة مثل سرقة مشددة في أماكن العبادة (ركن مادي) .

ركن مادي

كل شئ مادي نضعه بالركن المادي كل شئ يتجرد من الطبيعة المادية نضعه بالركن المعنوي .
المرحلة الثانية : نأتي بالسلوك المنسوب للمتهم ثم نقارن سلوك المتهم مع العناصر المطلوبة بالركن المادي . فإذا كان يريد هذا الشخص السلوك والنتيجة أم يريد السلوك ؟
إذا أراد السلوك + النتيجة ؟ فلا مشكلة توجد أما اذا أراد السلوك فقط فنسأل انفسنا سؤال آخر هل هذا السلوك الذي ورد من ارادة الجاني هل راعى واجبات الحيطة والحذر أم لم يراعي . فإذا راعى واجبات الحيطة والحذر فلا تقع عليه أية مسؤولية وهنا انتفى الركن المعنوي بصورتيه القصد والخطأ إذا النتيجة قضاء وقدر .
مثال :
شخص يقود سيارته وينتظر عدوه حتى يدهسه هنا الشخص سلوكه يوحي بالقيام بالجريمة والنتيجة دهس المجني عليه والعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة موجودة أيضاً إذا الركن المادي متوفرنذهب الى الركن المعنوي القصد :
1. علم : فالجاني يعلم ان سلوكه باستعمال السيارة ليس الانتقال من مكان لآخر بل استخدامها لقتل المجني عليه
2. الارادة : عند توجيه ارادته نحو السلوك سيظهر لنا الركن المعنوي بالرغم من ان اركان الجريمة المادي ومن ثم المعنوي لكن الحقيقة ان الركن المعنوي هو الاول ولماذا ؟ الجواب لان الانسان يفكر ومن ثم يتصرف وليس يتصرف ومن ثم يفكر وهذا يرد السلوك ويريد النتيجة : إذا الجريمة عمدية .

3

س أ / مثال
(أ) كان يقود سيارته بسرعة ولم يراعي واجبات الحيطة والحذر ودهس رجل . هنا جريمة عمدية
(ب) كان يقود سيارة وراعى واجبات الحيطة والحذر وتحققت النتيجة بدهس الرجل . لا عمدية ولا غير عمدية اي قضاء وقدر .
(ج) اذا كان يقود سيارة على شارع والسرعة تتناسب مع ظروف الطريق لكن فجأة قفز طفل امامه نحو الشارع ولم يتمكن السائق ان يتلافى الموضوع ولو جلبت أي شخص آخر لما امكنه ان يتلافى الحادث فتكون لا مسؤولية (قضاء وقدر) لان السائق أراد السلوك ولم يرد النتيجة وكانت النتيجة حاصلة في جميع الاحوال مهما بذل من جهد .
(د) شخص يقود سيارته في يوم ممطر والشارع زلق والوقت ليل والطريق ضيق وفي منطقة شعبية وكانيسير بسرعة أي لم يراعي واجبات الطريق الحيطة والحذر وقام بدهس شخص جريمة عمدية هنا سؤال
س / السائق هل يريد الدهس ؟ كلا
س/ هل كان يتوقع ان يدهس شخص وقبل النتيجة ؟ كلا
إذا الحالة قصد احتمالي توقع النتيجة او لم يتوقعها ربما لكنه لم يقتل لو شخص آخر مكانه اتخذ واجبات الحيطة والحذر هل بامكان حصول النتيجة ؟ كلا
إذا السائق الذي يتعمد الدهس مسؤول عن جريمة عمدية والسائق الذي توقع النتيجة او لم يتوقعها ولم يقبل قصد احتمالي جريمة لا عمدية .
حيوان وسلوكه لا يعتبر جريمة فقط سلوك الانسان وبسلوك الحيوان يعاقب الانسان إذا قصر في حفظه ورعايته لان الحيوان يصبح مجرد أداة لتحقيق السلوك إذا انتفى الخطأ وانتفى القصد اذا انتفى الركن المعنوي فلا تتحقق الجريمة عند انتفاء أحد ركنيها المادي والمعنوي

(3)

الشروع : جريمة بها ركن مادي وركن معنوي لكن ينقصها الخطأ أي الشروع جريمة نقصها النتيجة الشروع فيه سلوك + علاقة سببية لا توجد نتيجة وذلك لانه سبب خارج عن الارادة في الشروع يعاقب على مبدأ الخطورة لاشروع في الجرائم غير العمدية
س/ لماذا يعتبر المشرع بعض الافعال جرائم ؟
ج/ علاقة المشرع بالتجريم يعتمد على عنصرين أن الحق المحمي اصابه الضرر أو ان الحق تم تعرضه للضرر ومن ثم الخطر والضرر من المعايير التي يستخدمها المشرع في سياسة التجريم .

سياسة التحريم

سياسة التجريم : هي المعايير أو الاسس والقواعد التي يستقر لها المشرع في اتخاذ بعض الافعال واعتبارها جريمة استنادا الى ما تشكله من خطورة على مصالح الحق المحمي بأقصى درجات الحماية القانونية التي هي الحماية الدستورية .
القصد عناصره (علم وارادة) والخطأ عناصره (علم وارادة) المسؤولية ماهي اركانها
س / ماذا يتوفر لدى الشخص حتى يعتبر أهل لتحمل المسؤولية ؟
ج / ارادة وادراك والادراك بمعنى (علم)
س / ما الفرق بين العلم والارادة في القصد والخطأ والمسؤولية الجنائية
ج / الفرق هو نطاق العلم والارادة فبالقصد نطاق الارادة يؤدي الى سلوك + نتيجة أما بالخطأ فنطاق الارادة يؤدي الى سلوك فقط .
الجريمة : هي تفكير وتصميم وتحضير وتنفيذ .
في الجرائم التي يتخلف فيها الركن المعنوي يعاقب عقوبة مخففة فالجريمة تعتبر من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة واذا كان الضرر الغالب الاكثر على المصلحة الخاصة فيعتبر من الجرائم الواقعة على الأشخاص .
كل جريمة يترتب عليها ضرر عام وضرر خاص :–
فالجرائم المضرة بالمصلحة العامة تم تحديدها استناداً الى نسبة الضرر وهناك مصالح اساسية يجب توفير الحماية لها حتى يستمر المجتمع بالوجود فهناك مصالح تهم كل مجتمع وهناك مصالح تهم افراد معينين . ومن هذه المصالح ان الدولة لا يمكن ان تؤدي واجباتها اتجاه المواطنين بدون وجود جهاز اداري فعال وان يكون نزيها وان اي اعتداء على نزاهة هذا الجهاز الاداري يضر بالمصلحة العامة فالمشرع يعاقب على الرشوة لانها جريمة تضر بالمصلحة العامة وكل اعتداء يمس الثقة العامة مثل الاعتداء على المحررات يؤدي الى فقدان الثقة بالمحرات فيعتبر ضرر عام وهو الاغلب على الضرر الخاص .

(4)

اقتصاد الدول يعتمد على العملة واذا تم الاعتداء على العملة بتزييفها او تزويرها يعني اعتداء على الثقة الواجب توفرها في العملة فيعتبر من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة .
تهديد كيان الدولة يعتبر من المصلحة العامة بالرغم من ان بها ضرر خاص لكن الاغلب المصلحة العامة تهديد كيان الدولة الداخلي ضرر عام لذلك نجد اول باب من الكتاب الثاني هو الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي بعد ذلك يتناول الجرائم المحلية بالثقة العامة تسمى سياسة التجريم .

حماية جنائية

الحماية الجنائية اقصى درجات الحماية التي يوفرها القانون بتشريع جزاءات شديدة جدا فإذا وجد المشرع ان سلوك يمس مصلحة الدولة والمجتمع ومصلحة اساسية للفرد فعند ذلك يكون تجريم ذلك السلوك مبرراً .
أ– الركن المادي: كل ماله طبيعة ماديه يوضح بالركن المادي
1. السلوك : ينقسم الى صوره ايجابيه وصوره سلبيه
صور السلوك (قلد ,زيف ,اصدر , روجها ,ادخلها ,تعامل بها , حازها) من الصور الايجابية محل السلوك (عملة ذهبية أو فضية متداولة قانونا او عرفا وطنية واجنبية)
2.العلاقة السببيه : تتكون من (فعل وصورة ايجابية)
معلومة عامة :– تثير مشاكل اذا كانت هناك فترة زمنية طويلة بين السلوك والنتيجة ولا تثر مشاكل اذا مرت فترة زمنية قصيرة
4. النتيجة : جريمة إخلال بالثقة الواجب توفرها بالعملة
ب – الركن المعنوي : صور الركن المعنوي :
1. قصد : وعناصره (علم وارادة) ويسمى عمدي (سلوك + نتيجة) نطاق الارادة
2. خطأ : وعناصره (علم وارادة) غير عمدي نطاق الارادة (سلوك فقط)
– المشرع يحدد السلوك ويحدد موضوع السلوك ويحدد الوقت بعض الأحيان ويحدد اداة ارتكاب (السلوك) الجريمة ... هذه تعتبر ماديات توضع بالركن المادي .
س/ هل توجد صفه معينه يشترطهما المشرع ام لا توجد ؟
ج/ لا توجد صفه ايحددها المشرع للجاني ولا يحدد وقت لكل ما يريده المشرع ان السلوك مرتبط بالنتيجة بعلاقة سببية مثل جريمة القتل لا يشترط المشرع بها سلوك ايجابي او سلبي كذلك لا يشترط صفه معينة بالجاني او المجنى عليه لكن في أحيان معينة ان كيان الجريمة لا يكتمل الا إذا تم إدخال هذه الأوصاف جريمة تزيف العملة وهي جريمة نموذجيه المشرع حدد صور السلوك والمحل (الموضوع) الذي ينصب عليه السلوك (تزييف ، تزوير ، إدخال ...الخ) ولا ينصب إلا على عمله ويجب ان تكون عملة معدنية فضيه المادة 280 وان تكون متداولة قانونا او عرفاً وطنية او أجنبية.

(5)

التقليد : صنع شي كاذب يشبه شي صحيح (صنع عمله نقدية تشبه العملة المتداولة بأي وسيله وينصب على العملة الورقية او المعدنية اذا كان التقليد واضح فان فعل الجاني يعد شروعا جريمة تامة بذاتها ومستقلة عن التعامل بالعملة المقلدة فهي تقع ولو لم يجري التعامل بها ومن حالات التقليد :–
1. اجراء تعديل على نقوش العملة التي بطل التعامل بها .
2. وضع علامات النقود على قطعة نقدية قديمة .
3. رفع سطحي قطعة نقد صحيحة ووضعها على قطعة من المعدن بنفس الحجم ولكن ذات قيمة اقل .
4. معالجة نقود معكرة لتصحيح في مظهر النقود الصحيحة .
5. صبغ قطعة نقدية على غراء العملة باستخدام معدن خام .

تأثيرات تفاقم الفقر في العراق

طالب قاسم الشمري
بغداد

يعد الدخل الذي يحصل عليه الانسان من اهم مقاسات حياته الذي يوفر له الحياة الحرة الكريمة ويمكنه من التمتع بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم وتحقيق طموحاته المشروعة ، واما الخلل والانحسار في دخل الناس يعرضهم للكثير من التحديات والمتاعب وينتج لهم الفقر الذي يشكل محور حديثنا، علما إنّ الفقر في العراق ليس بجديد، كما هو حال جميع المجتمعات والشعوب في الكون على الرغم من تفاوت نسب الفقر في ما بينها .
لكنّ الاحداث التي أعقبت الاحتلال، وتغير النظام بعد عام 2003كان لها الاثر الكبير على ظهور طبقات جديدة وكثيرة من الفقراء وأخرى غنية في الوقت نفسه ، وتوعز اسباب الفقر في العراق قبل وبعد الاحتلال الى عوامل كثيرة وعديدة ومتشعبة منها حرب الثمان سنوات مع ايران واجتياح الكويت والاثنا عشر عاما من الحصار الذي اعقب الاجتياح والاحتلال الامريكي الذي جرّفَ المزارع والحقول وقام بتدمير جميع البنى التحتية وانتاج لنا فيما بعد خمسة عشر عاما من الفساد والتجاوز على حقوق العراق المائية ضاربين القواعد والقوانين الدولية عرض الحائط، فضلاً عن ذلك، عدم العدالة في توزيع الثروات الوطنية، ناهيك عن ضعف الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق والتي غابت عنها وفارقتها خطط التنمية والمشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى كل انواع التحديات والحروب التكفيرية الطائفية المذهبية العنصرية ، تحديات وحروب رافقتها عمليات التسليح المشبوهة بالفساد كلفت اكثر من 25 بالمئة من ميزانية الدولة العراقية ما اثر على التنمية و دخل الفرد العراقي كل هذه عوامل داخلية خطيرة وصعبة مدمرة ، سمحت للعوامل الخارجية الضاغطة بالتدخل في عموم تفاصيل شؤوننا الداخلية ومنها الامنية، و كل هذه تحديات و عوامل وَسَّعَتْ مساحات الفقر الذي اصبح مخيفاً، بعد أن شكّلت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر 25 بالمئة من سكان العراق ، وهي نسبةٌ مرعبةٌ لبلد نفطي تشكل احتياطاته النفطية 135 مليار برميل وهي احدث احصائية نفطية صرح بها وزير النفط الحالي جبار علي اللعيبي ؛ويطول الحديث عن مشكلة الفقر والتفاوت الطبقي في العراق بسبب عوامله المركبة والمعقدة في مقدمتها :

الفساد

يعد الفساد احد اهم الاسس والعوامل لإشاعة الفقر وتخريبِ مؤسسات الدولة، والمجتمع، والسلم الاهلي، وامنِ المواطنين، وتدمير مشاريع البناء والاعمار والاستثمار، والتجاوز على الانظمة والقوانين، واسقاط هيبة الدولة، وغير ذلك الكثير .
الفسادُ لا يعني سرقةَ المالِ العام، أو اختلاسَ اموال الدولة بَشكلٍ مباشرٍ فقط؛ بل العملُ على ارساءِ العقودِ والمقاولات والمناقصات علىَ اصحابِ الشركاتِ والمقاولينَ الموالينَ للحكومة، وبعض قادة الكتل السياسية وسلطات الدولةَ والمتنفذينَ في البرلمانَ الذينَ بإمكانهم تعطيل دوره الرقابي هو لب الفسادُ بعينه، لانّ هؤلاءِ هُمْ من يشكّلُ محميات للفاسدين ومظلات لكلِّ اللصوصِ وَ سُرّاقِ المالِ العامِ، وقوة المواطنين، وهُمْ منْ يَنشرُ الفقرَ في المجتمع، وهدر المال العام في مشاريع وهمية سيئة غير منتجة وغير مدروسة، علما أن كلَ هذا الفساد والفعاليات الفاسدة والمشبوهة هي بسبب غياب المساءلة والشفافية والرقابة البرلمانية، التي بسببها هدر المال العام واصبح سائباً ومباحاً .
مئاتُ المليارات التي لَمْ يُعْرَفْ لها طريقٌ اضعفت الدولة، ودفعتها الى الاقتراض، بعد ان التحق اكثر من مليون شاب بطوابير البطالة، وعلى الطرف الاخر زادتْ وتوسَّعَتْ ثرواتُ الطبقةَ الحاكمة، صاحبة الافضلية في كلِّ شيء، هذه الطبقاتُ التي كانَ لها الدورُ الاولُ والاساسيّ في هروبِ المستثمرينَ الحقيقينَ الذينَ يفضلُونَ ويتمسكونَ بالعمل في اجواء مهنية تنافسية نقية اضافةً إلى أوجه اخرى للفساد منها الرشوة والابتزاز والاختلاس والاهمال اوجه للفساد تنتشرُ اليوم في مؤسساتَ الدولة بسبب قلة الكفاءات، والسؤال متى يتم العمل على تطويق و تحجيمِ هذه الآفات من أجلِ القضاء عليها، حتى اذا كانت هناك صعوبات لابدَّ من تحقيقها، والقيام بمتابعة الشركات الوهمية التي ترسو عليها العقود والمقاولات ومحاسبة الوسطاء واصحاب هذه الشركات، ووضعهم في قفص الاتهام و بمحاكمات علنية امام الشعب. اذا كانت عناك نوايا حقيقية لمكافحة الفساد وايقاف الخراب في مؤسسات الدولة
كل هذه الانتهاكات تعود اسبابُها لضعف الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد وانتشارَ الفاسدينَ على جميع المستويات فيها، و اساءة استخدام السلطة، حتى من قبل العديد من الاجهزة الامنية التي يفرض العديد من عناصرها الرشا والتي تؤدي الى خروقات امنية تشكل ، مخاطر كبيرةً على المجتمع ، وهي ممارسات وحالات اسهمت في تدمير الطبقة الوسطى التي اختفتْ، وذابت ودخلت طبقةُ الفقراء والكلُّ يعرف اهمية ودورَ هذه الطبقة التي تعتبرُ راسَ المال الثقافيّ والبشريّ الواعي التي تشكل الطبقة التنويرية في المجتمع، والتي ابتلعها الفساد بعد ان اصبحت الصناعات الوطنية شبه معدمة او مختفية، واختفى معها المنتوج الوطني وباختفائه شاع الفقر والبطالة، وقلة فرص العمل، واختفاء الصناعات الوطنية يعني انعدام الصادرات، كمصدرَ للعملة الصعبة بعد أنْ اختفتْ منظومة حماية المستهلك وتوارت عن الانظار، ولم نجد على الساحة اليوم غير الطبقات الغنية او البرجوازية الجديدة المتطفلة، وهي نتاج من تحالف العديد من رجالات السلطة مع رجال الاعمال، ما يظهرَ أنّ آفة الفقر تتوسعُ لتشملَ فئات جديدةَ من المجتمع العراقي، الذيَ ما زالَ فيه من يعيشُ على البطاقة التموينيَة، وعلى الجانب الاخرِ تتكدسُ الاموالُ والثرواتُ بيدِ المتنفذينَ في الدولة على كافةَ المستويات بالإضافة الى رجال المال والاعمال المؤيدين للسلطة الذين يشكلون المفاتيح المركزية لكبار الفاسدين في البلد الذين جعلوا من العراق موطن للفساد والتجاوز على حقوق الانسان والفقر

الفوضى السياسية

بالمختصر الشديد مشكلتنا في العراق اليوم ليست في السياسة؛ بل بمن يعملُ فيها لانَّ الكلَّ يتدخلُ ويعملُ في غيرِ اختصاصه، ولذلك ترى الكل سياسياً والكلُّ قادةً، والكلُّ مهندسين، واطباء، ومنظرين، والعراقيين متخندقين ومتشتتين بحاجة لمن يجمعهم، و السؤال من هو السياسي او الشخصية السياسية الوطنية، او الحزب الذي بمقدوره جمع العراقيين .
و هلْ نَحنُ بحاجة لمجلس عقلاء متميز مختص بمقدوره المساندةَ وحسبَ الدستورِ لإيجادَ واختيار رئيس وزراء تتوفر فيه صفات القائد و القيادة والاقتدار لقيادة الحكومة؛ رئيسُ وزراء صاحبُ قرارٍ وطنيٍ يفرض احترامه من خلالَ قدراته الشخصية والعلمية والمهنية وتاريخه السياسي الوطني رئيسِ وزراء له الكلمة المحترمة في فضِ النزاعات التي تتسمُ بالشجاعة والشفافية، والارادة الواعية ، ، رئيسُ وزراءَ يحترمُ الانظمةَ والقوانين ويطبقها على نفسه وعلىَ الجميع بَشجاعةَ وبلا ترددٍ وَ الكل يعلم العمل يتم في الدولة العراقية بـ(التفاطين) لعدم امتلاك الدولة مشروعا وطنيا بمعنى عدم وجود خارطة طريقٍ بمنهج علمي مهني سياسي مُتْفَقٌ عليه، والدولة بحاجة الى برامجَ وأسسٍ وثوابت وقواعد انطلاق بمعنى خارطة طريقٍ عملية ناضجة لمعالجة ازمات البلادَ الكبيرة والكثيرة المتراكمة منذُ خمسة عَشرَ عاماً وَالكلُ تراهُ يَتكلمُ عن الاصلاح والتغير ومحاربة الفسادِ والنزاهةِ والاعمارَ والاستثمار وبناء البلاد، ولمْ يتحققْ أيّ شيءٍ من كلّ هذا ومَن كلّ الاطراف السياسية وبدون استثناء، ونحنُ نَعملُ فُرادىَ بعيداً كلَّ البعدَ منَ العملِ الوطني الجمعي الذيَ بإمكانه ادارة العملية السياسية والحكم بنجاح وتحقق الاصلاحَ والتغير ومحاصرة الفساد ومحاسبة الفاسدين في العلن وبالأفعال، لا بالشعارات والمزايدات، بعد ان غابت الرقابة البرلمانية واصبح البرلمان شماعة، لتلبية وتمرير رغبات الكتل والاحزاب السياسية والمحاصصة، وليس تلبية رغبات الشعب والارادة الشعبية.

التأثيراتَ الخارجيةً ودورها في نشر وزيادة الفقر .

تؤدي المؤسسات المالية الدولية دورا كبيرا بفرض سياسات اقتصادية تقيد في اغلب الاحيان المؤسسات السياسية الوطنية للدول، وتحد من قوة ونشاطات وامكانيات المؤسسات الدمقراطية المسؤولة فيها، بسبب كم الشروط التي تشكل عوامل ضغط صعبة على القادة والسياسيين وصناع القرار في دول العالم الثالث والعراق جزء من هذا العالم كون الشروط القاسية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروط خارجية ليس لها علاقة صميمية مع الداخل الوطني للدول المقترضة على الرغم من وجود بنود ونظام للبنك الدولي تؤكدُ علىَ ضرورة عدمِ إحداثِ القروض أيَّ إضرارٍ بالدولَ المقترضة، وعدم ممارسة أية ضغوط عليها؛ لكنَّ في الحقيقةَ كلَ هذه النُظم او اللوائح لا مكان لها على ارض الواقع وهي مخترقة ومعطلة ، وعلى الدول المقترضة، الالتزام بكل السياسات الاقتصادية الاكثر ليبرالية وانفتاح ، لقاء القروض الممنوحة لها، وهذا يعني إنَّ النظم الاجتماعية لهذه الدول لا يمكن تطويرها وتأسيسها الا وفقاً للرؤى اللبرالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمعنى ما هي الا عباره عن عمل و سعي كل فرد لبناء وتأسيس لمصالحه الشخصية وبشكل اناني لذلك تضغط شروط صندوق النقد والبنك الدولي على (السوق الحرة) وصولا لتحجيم الدولة ومنعها قدر الامكان من عدم التدخل بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية بسبب ما تفرضه من سياسات ضريبية غير عادله على البلدان سياسات ترتبط بقيود وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين و التجارة العالمية، وهي سياسات ظالمة والعراق يراد له ان يغرق في الديون بعد ان تعثر دور الدولة بسبب المصالح اللبرالية العالمية التي دمرت منظومة الحماية الاجتماعية ونسب الادخار للأفراد، وصولا لتدمير الاقتصاد الوطني العراقي الذي اصبح عاجز عن توفير فرص عمل للمواطنين .

الاقتصاد

يعيش 25 بالمئة من الشعب العراقي تحت خط الفقر بسبب غياب الشخصيات الاقتصادية الوطنية والاجتماعية والسياسية عن ميدان العمل الاقتصادي بالإضافة للضغوطات السياسية الخارجة التي تعمل على تدمير الداخل الاقتصادي الوطني بكل ابعاده الاستراتيجية التي ادت الى انفاق المليارات على المشاريع الوهمية بسبب التشرذم السياسي والاجتماعي والامني و غياب الارادة السياسية الوطنية الداخلية، عوامل ادت الى فقدان حجم السوق المطلوب وهي مؤثرات وعوامل أساسية اسهمت في تعميق الفقر وانتشاره، بعد تراجع التنمية وتشوه الاقتصاد وانكساره، وفي مقدمة انكسار الاقتصاد الزراعي، وغياب الاستثمار الذي انحسر وتراجع وطرد من العراق واصبح لا مكان له فيه، بسبب الفساد والفاسدين الذين يضعون العراقيل امام المستثمرين أصحاب المهنة الذين يرفضون ولا يخضعون للابتزاز (الخاوة) كل هذه الخروقات وانواع الفساد اكلت بجرف الاقتصاد الوطني وافقرت العراق ونحن من أغنى دول العالم التي اندفعت بسبب الفساد وتردي ادارة مؤسسات الدولة والصراع على السلطة الى الديون الخارجية ومؤسساتها مثل صندوق النقد الدولي وتوابعها واليوم يراد بالعراق التوجه الى سياسات ضريبية مخيفة ومرعبة بسبب هذه الديون التي زادت مساحات الفقر والتفاوت الطبقي واختفاء الطبقة الوسطى وافقارها وتدميرها وظهور طبقات غنية جديده على ركام ومعاناة الفقراء الجدد

التنمية

تحتاج التنمية الى طبقة حاكمة واعية ماهرة نظيفة بمقدورها رفع معدلات الادخار وسعة التنمية التي تعد من اهم العوامل التي تعمل على التخفيف من حدة الفقر ومعالجة البعض منه بدعم النمو الاقتصادي وزيادة حجمه بتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحقيقية وليست الوهمية التي اصبحت جزءا من الفساد وهنا لابد من ذكر ما قدمته الدولة من سلف لبناء مثل هذه المشاريع الصغيرة التي لم تتحقق نسبه عالية منها لسوء متابعة الدولة والتدقيق في اداء حقيقة وجود هذه المشاريع على الارض يعني ذهبت هذه السلف الى غير محلها والمقصود ان سلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قدمتها الدولة لم تحققْ شيئا على ارض الواقع وهنا لابدَّ من المرور بأهمية وضرورة تحقيق تنمية بشرية حَقيقية مَن خلال الاهتمام بتطوير التربية والتعليم والتدريب والصحة ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني الرصينة صاحبة الاختصاص والدور والوجود الميداني منظمات لها مقرات ولجان عمل علميه مهنيه متخصصة اضف لذالك الرفاهية الاجتماعية التي ترتبط ببرامج الضمان الاجتماعي الذي لبستها شبهات الفساد بسبب الابتعاد عن تحقيق العدالة وتوزيع الدخل وكبر نسبة الامساواة لصالح الفئات الاكثر مال وليس للأقل دخلا اضف لذالك تراجع الزراعة بل تدميرها ما يعني تدمير لمنظومة الامن الغذائي بعد ان اصبحت الملاين من الاراضي الزراعية غير صالحة للزراع بسبب سرقت حصص العراق المائية من قبل دول الجوار التي تسيطر على منابع الانهار و في الحقيقة تعود اسباب هذا التردي الى صعف الارادة السياسية وقلة الثقافة الخاصة اي الثقافة المهنية بكل انواعها واختصاصاتها لدى قيادة السلطة التنفيذية الحكومة اضف لذالك ما نلمسه من الهدر الغذائي في مناسبات عديده تقدر بالمليارات يعني ملاين الاطنان تذهب الى القمامة

المساءلة

غابت العدالة الاجتماعية وزاد الفقراء فقرا والاغنياء غنى وفقدت حقوق الانسان وتراجع دور التعليم والصحة والخدمات بشكل عام و كل هذا حدث وما زال يحدث بسبب غياب المساءلة والمحاسبة بعد ان اصبح معدل الدخل في العراق من ثلاث مائة دولار الى خمسة مئة دولار كل هذا بسبب غياب المساءلة اقصد غياب مساءلة الطبقة السياسية التي تحكم مساءلتها عن كل هذه الاخفاقات واسباب الفساد وتدهور البنى التحتية والخدمات والمقصود به تدهور حقوق الانسان

غياب الحضور الشعبي

أصبح المسؤولون في العراق يلهون مواطنيهم بأزمات الكهرباء والماء والغذاء وحروب الارهاب والتطرف والتكفير واصبحت الانظمة والقوانين والقرارات السياسية وغيرها تصاغ وتقر بشكل يتقاطع مع رغبات وارادة الشعب العراقي وبغيابه عن الساحة السياسية ولو كان هناك وجود او حضور لأيَّة معارضة شعبيه سياسه لما انتشر الفساد وتجذر في جسم الدولة والمجتمع واخذ يتحكم بالقرارات والتوجهات السياسية بعد ان غابت كلمة الشعب في كل ما يجري من خراب ودمار وصراعات على السلطة والحل يكمن في تغيير السياسات وعمل الحكومة واظهار المخططات ومشاريع الدولة وهنا يبرز دور المثقفين والناس العاطلين عن العمل والفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر لتتضافر جهودهم من اجل تحقيق عمل وطني ونشاطات سلمية واضحة قوية لتصحيح مسيرة الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد كل هذه الاجتياحات الارهابية والطائفية والتكفيرية والخراب وكل هذه الاوضاع التي زادت الوطن خرابا وسوءا وتدهورا بسبب السياسات الفاشلة الغير قابلة للتغير الا بنهوض وطني وحضور شعبي لتغيير السياسات في مقدمتها السياسات المالية والاقتصادية لدفع عجلة استقرار الاوضاع وفي مقدمتها السياسية، وبالحضور الشعبي الوطني سيفرض ويتحقق التغيير ليعود العراق لقيادة نفسه والمشاركة في قيادة المنطقة وهذا يعتمد على الوعي الشعبي الذي بمقدوره تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والتنموي، والذي لا يتحقق الا بالحضور الميداني والعملي للجماهير وهو ليس ببعيد بعد ان اصبح على مرمى حجر لان الفقر والعيش تحت خطه يولد الانفجار من اجل الاصلاح والتغيير، لأنَّ فشل السياسة وحضور الفساد بقوة وحروب الارهاب والتكفير والطائفية والمذهبية صنعت الفقر، والتفاوت الطبقي، والتخلّف وعلى الجماهير ان تعي مسؤولياتها وتمسك بزمام الامور لتكون صمام الامان الوطني ، وهنا لابد من تذكير القيادات السياسية بأنَّ عليها أنْ تَعْمَلَ بجد ومثابرة وبحكمة ومهنية ورؤى واضحة وناضجةً من أجلَ التغيير وتبديلِ جميعِ المساراتِ قبلَ حدوثِ الطوفان .